



واقع الاستثمارات العربية- العربية
(البينية) و نصيب الجزائر منها
د.منصوري الزين - جامعة البليدة

ملخص:

على مدى عقد من الزمن تدفقت على الدول العربية استثمارات أجنبية أكثر مما استثمر العرب أنفسهم داخل الوطن العربي، إذ وصل مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية على ضآلتها نسبة إلى الاستثمارات العالمية حوالي (30 مليار دولار)، فيما لم تتجاوز الاستثمارات العربية - العربية (20 مليار دولار). بالنسبة للجزائر فإن قيمة الاستثمارات العربية بها لم تتجاوز 100 مليون دولار، وإن كان عام 2004 سجل تحسنا حيث بلغت قيمة التغطية المخصصة للجزائر حوالي 160 مليون دولار، إلا أن هذه التدفقات تبقى قليلة مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج المقدرة حسب الهيئات المالية الدولية بنحو 130 مليار دولار. تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع الاستثمارات العربية البينية و دورها في التنمية العربية، كما تتطرق إلى حظوظ و نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات، و آليات استقطابها و تنميتها.

ملخص باللغة الأجنبية:

Résumé

Durant dix ans, les pays arabes ont reçu des investissements étrangers plus qu'ils n'ont investi eux-mêmes dans leurs pays.

La valeur des investissements étrangers a atteint un pourcentage élevé de l'ordre des investissements mondiaux (30 milliards de dollars) tan disque les investissements inter arabes n'ont pas dépassé (20 milliards de dollars).

En Algérie, la valeur des investissements arabes n'ont pas dépassé 100 millions dollars, pour l'année 2004 a marqué une amélioration puisque la valeur de couverture réservée pour l'Algérie a atteint 160 millions dollars, mais ces valeurs restent

insuffisantes si on les compare aux investissements
l'étranger qui ont atteint 130 milliards de dollars.

استنادا إلى مختلف الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات العربية
من المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات و هيئات الجامعة العربية
و مختلف المصارف، فإن الاستثمارات البينية العربية لم تتجاوز عام 2004
3.9 مليار دولار مقابل 3.7 مليار دولار عام 2003 و 2.9 مليار
دولار عام 2002، بينما تقدر الهيئات المالية الدولية حجم الاستثمارات
العربية في الخارج بأكثر من 130 مليار دولار، أي أن الاستثمارات التي
تتدفق في المنطقة العربية لا تمثل إجمالا سوى 3.3 بالمائة من قيمة التدفقات
المالية العربية، ناهيك عن الودائع العربية المتواجدة في البنوك الأوروبية
والأمريكية والآسيوية والتي تقدر حسب الإحصائيات للهيئات الدولية المالية
ما بين 800 إلى 1300 مليار دولار وتظل هذه الأموال خارج نطاق
السيطرة ولا تستفيد منها التنمية العربية.

وغالبا ما ترتبط الاستثمارات العربية بشراء حصص في مجموعات
عربية كما عمد إلى ذلك الأمير جلال بن طلال المصنف من بين الأثرياء
العشر الأوائل عالميا حينما اشترى 5 بالمائة من مجموعة "بيل" العالمية
المعلوماتية. كما عمدت ليبيا في مجموعات " فيات " أو العديد من دول
الخليج في المجموعات البتروكيميائية المتواجدة في أوروبا أو المشاريع
السياحية الكبرى بما في ذلك " ديزني لاند " و " أوروديزني ".

بالمقابل يعتبر الوطن العربي أقل مناطق العالم جذبا
للاستثمارات الأجنبية، و أكثرها طردا لها، حيث قدرت حصة الدول
العربية من الاستثمارات الأجنبية عام 2000 بنحو (8.7) مليار دولار من
أصل (1100) مليار دولار. وفي عام 2001 انخفضت حصة الدول
العربية إلى (6.72) مليار دولار، ثم أصبحت (4.53) مليار دولار عام
2002.

تلقى هذه الدراسة الضوء على واقع الاستثمارات العربية البينية و دورها في
التنمية العربية، كما يتطرق إلى حظوظ الجزائر من هذه الاستثمارات،

ويبين محددات هذه الاستثمارات ومعوقاتها في الواقع الفعلي، وذلك
من خلال العناصر التالية:

أولا : مفهوم الاستثمارات العربية البينية و عوامل تدفقها و انسيابها

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي

- رابعاً: واقع الاستثمارات العربية - العربية (البيئية)
 خامساً: حظوظ الجزائر من الاستثمارات العربية البيئية
 سادساً: الأسس الواجب توفرها لتشجيع و استقطاب رأس المال العربي للاستثمار في الجزائر
 سابعاً: الخاتمة

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البيئية و عوامل تدفقها و انسيابها

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البيئية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية. و تتحكم في تدفق و انسياب الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى ثلاث عوامل أساسية و هي على النحو التالي:

- 1- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار
 حيث يتوقع من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى و يتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية و التسويقية.
- 2- مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب

كما تقدم يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع و الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة عربية ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع و الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال و يمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر التالية: الظروف السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، النواحي القانونية و التشريعية، النواحي المؤسسية و الإجرائية.

3- تقييم المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة

يقصد بالمخاطر غير التجارية عموماً تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار و تتصل بالأوضاع السياسية، الاقتصادية و الأمنية العامة و تخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها و انعكاساتها على مشروعه الاستثماري و يمكن تقسيم المخاطر الغير تجارية إلى مجموعتين هما على النحو التالي:

- أ- مجموعة المخاطر السياسية التقليدية. ب- مجموعة المخاطر التنظيمية.

مجموعة المخاطر السياسية التقليدية: يأتي في مقدمة هذه المجموعة من الخطر: مخاطر التأمين، المصادرة، الحروب، الإضطرابات العامة... من حكم ذلك هذا بالإضافة إلى عدم التمكن من تحويل رأس المال... والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

مجموعة المخاطر التنظيمية:

يأتي في مقدمتها الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين... تطبيق تشريعات أو قرارات حكومية سواء كانت على مستوى... المحلي بصورة عامة أو على مستوى قطاع معين أو مشروع... لا الحصر التالي: - التسعير، مخاطر... لاسيما منها تراخيص البيئة والسلامة. تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين لتشجيع و... الاستثمار و تنص غالبية هذه التشريعات على ضمانات لرأس المال... المستثمر ضد التأمين، المصادرة، الاستيلاء أو الحجز، إلا إذا... ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء... قضائي وعادة ما ينص تلك التشريعات على وجوب أن... هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمته إلى الخارج إذا كان ذلك... سبق تحويله من الخارج إلى الدولة المضيفة وفقا لأحكام النقد... السائدة في الدولة المضيفة، كما تنص عادة على أن تكفل الدولة... تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال و كذلك... رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة... التي استورد بها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية و تخفيف أعبائها " عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا. و تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

- انعدام الإشرافية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية و التي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف.

- أنها غير منشأة للمديونية.
- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.
- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية.

ثالثاً: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي

هجرة الأموال و العقول العربية خارج الوطن العربي هي أحد العناوين المعقدة و المهمة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عديدة في مقدمتها أسباب ذاتية داخلية.

تشير الإحصائيات و الأرقام المحزنة و المؤلمة إلى وجود أكثر من مليون خبير و متخصص عربي مهاجر و ما يزيد عن 1300 مليار دولار (1.3 تريليون دولار) من الأموال العربية المهاجرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974-1995 قد قدرت بنحو 670 مليار دولار، و قد قدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو 12 مليار دولار. و بذلك تكون النسبة 56:1، بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر خارج الوطن العربي.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي 156 مليار دولار. و هذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الدول و المؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، و هذا يعني أن الأمريكي أو الأوروبي و غيرهم يقرضون العرب من أموال العرب و بشروط قاسية في أكثر الأحيان.

وتكمن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي في عدة أسباب و عوامل أهمها:

- 1- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أو القومية في استيعاب الفوائض المالية العربية، واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية.
- 2- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع و الخدمات الاستهلاكية و الرأسمالية و الترفيهية و الكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصرَت معظم الصناعات فيها على الصناعات المحلية الخفيفة، وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر.

المنصة إلى أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة الجانب (اقتصاد رئيسي على النفط الخام و تصديره للخارج)، و كذلك صغر حجم السوق المحلي.

لجاء المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لتجنب و اعتبارات أمنية و غيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي علما أن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.

تجذب الأسواق المالية حافزا مشجعا لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية ، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة و المخاطرة في الأسواق العربية، ومن هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية و استثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

و بعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 و ما تبعها من تداعيات على الساحة العربية والعالمية، بدأت معاناة رؤوس الأموال العربية المهاجرة إلى أمريكا من خلال إجراءات متعددة ضد شخصيات ورجال أعمال و مؤسسات وشركات عربية، وعليه انتشرت إشاعات وتوقعات بعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة للدول العربية.

رابعاً: واقع الاستثمارات العربية - العربية (البينية)

يشهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة، و احتكار للموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيدا كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أو التعاون المشترك، بالرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، و الاستمرارية، و غزو الأسواق العالمية.

وتعتبر الاستثمارات العربية - العربية (البينية) من أهم أنواع وأشكال العلاقات الاقتصادية العربية.

على مدى عقد من الزمن تدفقت على الدول العربية استثمارات أجنبية أكثر مما استثمر العرب أنفسهم داخل الوطن العربي إذ وصل مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية على ضآلتها نسبة إلى الاستثمارات العالمية حوالي (30 مليار دولار)، فيما لم تتجاوز الاستثمارات العربية - العربية (20 مليار دولار).

حجم الاستثمارات العربية - العربية لم تتجاوز قيمتها التراكمية (15) مليار دولار خلال الفترة 1985-2000، وقد عرف حد الاستثمارات العربية البينية تطورا خلال السنوات الأخيرة.

خامسا: حظوظ الجزائر من الاستثمارات العربية البينية

تشير التقديرات الأخيرة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن الجزائر تظل من الدول المتواضعة في استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، رغم تسجيل بعض التحسن خلال السنوات الماضية، إذ تحتل الجزائر الرتبة الثامنة عربيا بقرابة 100 مليون دولار سنويا بعيدا عن لبنان و المغرب و المملكة السعودية، و تظل الاستثمارات العربية منحصرة في قطاعات محدودة هي الاتصالات والصيدلة والخدمات، ويظل أول مستثمر في الجزائر عربيا ممثلا في مجموعة أوراسكوم بقيمة إجمالية تقدر بقرابة 2.5 مليار دولار.

على الرغم من تغير المعطيات الدولية مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وانتقال الرأس مال العربي إلى وجهات أخرى بفعل الضغوط الأمريكية والتدابير التضيقية عليه، إلا أن الجزائر لا تزال وجهة متواضعة لهذا الرأسمال باستثناء عدد من القطاعات، على الرغم من الأرقام الرسمية التي تدرج التزامات و نوايا الاستثمارات، فضلا عن المشاريع المحققة، إذ أنه حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فقد سجلت بين 1999 و 2004 حجم استثمارات إجمالية تعادل 309 مليار دولار، أي أن متوسط الاستثمارات العربية في ظرف 5 سنوات يقدر نظريا بـ 780 مليون دولار.

و في تصريح لرئيس الحكومة الجزائرية في ديسمبر من سنة 2004 خلال مؤتمر رجال الأعمال العرب، أكد بأن قيمة الاستثمارات العربية بلغت 2 مليار دولار.

و تشير الإحصائيات المقدمة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن لبنان أول دولة متلقية للاستثمارات العربية بقيمة 850 مليون دولار تليها المغرب بقيمة 672.1 مليون دولار، ثم تأتي العربية السعودية بقيمة

5000 مليون دولار، فالسودان بقيمة 391 مليون دولار، وتأتي بعدها البحرين بقيمة 191.7 مليون دولار، فاليمن بقيمة 126.4 مليون دولار، أما الجزائر فإن قيمة الاستثمارات العربية بها لم تتجاوز 100 مليون دولار، وإن كان عام 2004 سجل تحسنا حيث بلغت قيمة التغطية المخصصة للجزائر حوالي 160 مليون دولار.

ويظل مصر أول مستثمر في الجزائر بـ 1.7 مليار دولار في مجال النفط النقال و 400 مليون دولار في قطاع الاسمنت من قبل مجموعة براكوم التي تتصدر قائمة المستثمرين في الجزائر، تليها ليبيا بأكثر من 600 مليون دولار، فالكويت التي تقدر استثماراتها بأكثر من 500 مليون دولار، و المملكة السعودية.

أما الاستثمارات السورية فتقدر بـ 5 مليون دولار. و يذكر أن المنظمة العربية لضمان الاستثمار صنفت الجزائر في الرتبة الثالثة عام 2001 من مجموع الدول العربية المستقبلية للاستثمارات العربية بقيمة 350 مليون دولار و بنسبة 14.3 بالمائة بعد كل من السعودية بـ 721 مليون دولار و السودان بـ 554.9 مليون دولار.

و رغم تحسن الاستثمار العربي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالفترات السابقة إلا أنه هناك من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين العرب لتحويل نواياهم الاستثمارية المسجلة لدى الهيئات الرسمية إلى فرص استثمارية حقيقية و من جملة هذه المعوقات نذكر ما يلي:

-الاتصال أكبر مشكل بين الجزائر و البلدان العربية

حيث أوضح السيد نظير صباح، مدير شركة " صباح " لخدمة المستثمر، أن المشكل في بقاء العديد من المجالات في الجزائر غير مستغلة في وقت يوجد مستثمرون عرب يبحثون عن أسواق جديدة هو نقص الاتصال الفادح بين الجزائر والدول العربية وبقاءها قريبة من الدول الأوروبية أكثر، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى كالبيروقراطية واليد العاملة الغير مؤهلة...

لذلك ينتظر الجزائر عمل الكثير في مجال الاتصال والتعريف بالإمكانيات التي توفرها في ميدان الاستثمار للمقاولين العرب وعرض فرص الاستثمار المتاحة في السوق الجزائرية، ووضع الاقتصاد الجزائري ومختلف القطاعات المتوفرة.

ويكون ذلك عن طريق المشاركة في المندييات العربية الجهوية وكذلك بالعناوين الالكترونية وعن طريق البعثات الدبلوماسية بالدول العربية التي عليها الاضطلاع بهذه المهمة وإلزامها بها وجعل المهمة على رأس المهام الموكلة بها. بالإضافة إلى معوقات أخرى مشتركة مع باقي البلدان العربية و التي هي:

1. معوقات تشريعية وقانونية و مالية و تتمثل في :
 - غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية و من أشد العوامل السلبية الطاردة للاستثمار.
 - عدم وجود قانون موحد و شامل و واضح لطبيعة و شكل و أهداف الاستثمارات العربية في الدول العربية.
2. معوقات سياسية و شبه غياب للدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية.
3. ضعف البنية التحتية الأساسية اللازمة لاستثمار بالبلدان العربية.
4. معوقات مالية و نقدية
5. عدم تفعيل اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية التي صادق عليها مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان سنة 1980.

سادسا: الأسس الواجب توفرها لتشجيع و استقطاب رأس المال العربي للاستثمار في الجزائر.

في ظل احتدام المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات المباشرة، واصلت العديد من الدول العربية جهودها لتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الخاصة بالاستثمار وبعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 وما صاحبها من تطورات وتداعيات ازدادت الدعوات إلى ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمارات وتحويل رؤوس الأموال العربية إلى داخل الوطن العربي، لأن الوطن العربي أصبح ملاذا لهذه الاستثمارات. و هناك أسس وأساليب ووسائل تشجع على استقطاب وجذب رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الجزائر، ومن أهم هذه الأسس والوسائل والأساليب مايلي:

1. ضرورة معاملة رأس المال العربي الوافد إلى الجزائر كرأس مال وطني لها مع إعطائه بعض المزايا والحقوق الإضافية خاصة في قطاعات التنمية.
2. الالتزام بأحكام اتفاقيات استثمار الأموال العربية و انتقالها بين الدول العربية و جميع الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية و أي تعديلات تطرأ عليها.

3. تركيز على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الجزائر.
4. ضرورة توفيق الاستقرار السياسي والأمني بين الجزائر وباقي الدول العربية.
5. تفعيل وتحفيز المشروعات العربية المشتركة، لما لها من دور فعال وأساسي في جذب رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الجزائر كما تسهم هذه المشروعات في توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها، وكذلك تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.
6. لذلك من الضروري إقامة المزيد من المشروعات العربية المشتركة في إطار المميزات النسبية و التنافسية للأقطار العربية.
7. المستثمر العربي يحتاج إلى نوع من الشفافية و وضوح الرؤية من قبل الحكومة وخاصة في مجالات السياسة و الاقتصادية و تشريع قوانين العمل وغيرها من القوانين، بالإضافة إلى تخفيف القيود الإدارية و تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية.

سابعاً: الخاتمة

حسب التقارير والإحصائيات المسجلة والخاصة بالاستثمارات العربية البينية ونصيب الجزائر منها، فإن الجزائر تظل من الدول المتواضعة في استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، رغم تسجيل بعض التحسن خلال السنوات الماضية.

تعتبر الاستثمارات العربية البينية أحد الرهانات التي يجب على الجزائر أن تلعب دور كبير لكسبها وبالتالي الاستفادة من الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي و استغلال الطرف الحالي الذي تبلور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إن باعتماد الأسس الواجب توفرها لتشجيع واستقطاب رأس المال العربي للاستثمار في الجزائر السابق ذكرها من شأنه أن يزيد من حظوظ الجزائر من هذه الاستثمارات.

مصادر البحث:

1. التخلف و التنمية، عمرو محي الدين، دار النهضة العربية، بيروت 1973

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت - الأعوام (1991 - 1997).
3. مجلة المال و الصناعة، مجلة دورية سنوية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لـ الكويت الصناعي، العدد الواحد والعشرون، 2003.
4. مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ، المجلد 27 ، 1990 .
5. واقع الاستثمارات العربية و أفاق تطویرها، الدكتور مناور فريح حداد ، جامعة الزيتونة الأهلية ، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سيكدة، 14-15 مارس 2004
6. جريدة الخبر ، بتاريخ 20 مارس 2005
7. أنظر: Examen de la politique de L'Investissement, Algérie, version préliminaire, non éditée, Nations unis, Genève, Décembre 2003
8. أنظر: UNCTAD hand book of statistics, Manuel des statistiques de la CNUCED, 2003, 2004
9. أنظر: Rapports De L' A.N.D.I (Agence Nationale de Développement des Investissements). " LA PRIVATISATION PUBLIQUES ECONOMIQUES DES ENTREPRISES", Novembre 2005